

أما قال قول الزور أعلى كبيرة مع الشرك في لفظ الصحيحين قيد^(١)
 فأربعة بالزور يهلك نفسه وباغ ومظلوم وقاض تعمد^(٢)

(١) في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» قالوا: بلى، يا رسول الله.؟ فذكر أولها الشرك بالله عز وجل، إلى أن قال: «ألا وشهادة الزور ألا وقول الزور» فشهادة الزور من أكبر الكبائر، والكبائر: هي عظام الذنوب، وهي تتفاوت بعضها أشد من بعض، أعظمها وأشدّها وأخطرّها الشرك بالله عز وجل ثم يليه الزنا، ثم قتل النفس، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدُ فِيهِ مُهَكَمًا ۖ﴾ [الفرقان: ٦٨]، الكبائر تختلف، بعضها أشد من بعض، ومن أكبر الكبائر شهادة الزور، وقد أصبحت عند كثير من الناس من أسهل الأمور.

(٢) شهادة الزور يهلك أربعة من الناس:

كفى زاجراً عن ذلكم كل عاقل سقوط شهيد الزور من عين شهد^(١)

أولاً: الشاهد، يُهلك نفسه بغضب الله وسخطه.

الثاني: المشهود له والمعتدي الذي شهدت له بغير حقه، ساعدته على الظلم والعدوان وأعطيت له حق غيره.

الثالث: المشهود عليه الذي ظلمته وأخذت حقه.

الرابع: القاضي، الذي حملته على أن يحكم بغير حق، لأن القاضي ليس له إلا الظاهر، لا يعلم أحوال الناس، وإنما يحكم بما يظهر له، والنبي ﷺ يقول: «إنما أقضي على نحو ما أسمع»^(١) فهو لا يعلم الغيب.

(١) من آثار شهادة الزور على صاحبها أنها تسقطه عند الناس، فإذا عرفه الناس أنه يشهد شهادة الزور، صاروا لا يعتبرونه ولا ينظرون إليه نظرة احترام، وإنما ينظرون إليه نظرة ازدراء وعدم ثقة، وهو الذي أهان نفسه، وشاهد الزور لا بد أن

(١) رواه مسلم في كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة. حديث رقم (١٧١٣).

ويحرم في الحالين جعل وقيل لا لفقر وقيل أن عينا والأدا قد^(١)

ينكشف أمره، لو سلم مرة ما يسلم في الثانية، لا بد أن ينكشف أمره عند الناس، فيحذرونه ولا يثقون منه بعد ذلك، فهو الذي أسقط نفسه في المجتمع.

(١) الله جل وعلا يقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ يَاقِسُوا شَهَادَةَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، ويقول سبحانه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ يَاقِسُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، ويقول جل وعلا: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فالواجب على الشاهد العدل، لا يحيف مع قريب أو مع حبيب بشهادته، ولا يضر العدو بها ولو كان كافراً، لا يجوز لك أن تشهد شهادة زور على الكافر، شهادة الزور لا تجوز على المسلمين ولا على الكفار؛ لأنها ظلم وجور قال تعالى: ﴿وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلٰٓى اَلَّا تَعْدِلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى ﴿٨﴾
 [المائدة: ٨]. فيجب على الشاهد أن يؤدي الشهادة لله، ولا يأخذ
 عليها شيئاً من المال؛ لأنها حق عليه فلا يأخذ في مقابلها شيئاً، بل
 يؤديها لله عز وجل ﴿ كُونُوا قَوَّٰمِيْنَ لِلّٰهِ شُهَدَآءَ بِالْقِسْطِ ﴾، وفي الآية
 الأخرى ﴿ يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا كُونُوْا قَوَّٰمِيْنَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ لَا
 لشيءٍ ءِلاَّ لِلّٰهِ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى مِنْ اَجَلٍ بَيَانَ الْحَقِّ، وإظهار الحق
 والعدل بين الناس، فتحسب الشهادة أنها أجر عند الله سبحانه
 وتعالى، وقيل: يجوز للفقير أنه يأخذ على أداء الشهادة، كأن يحتاج
 إلى مال يوصله إلى المحكمة، وإلى القاضي، يحتاج إلى أجرة دابة أو
 أجرة سيارة، فيجوز له أن يأخذ لأجل فقره، من أجل أن يؤدي
 الشهادة، أما إذا كان غنياً فلا يأخذ شيئاً على شهادته.

«وقيل أن عينا» يعني إن تعينت عليه الشهادة ليس هناك
 شاهد غيره، فهذا لا يجوز أن يأخذ شيئاً من المال، أما إن كان
 هناك شاهد غيره فلا تتعين عليه الشهادة؛ ويجوز له أن يأخذ.

ومن عنده علم بمحد لربه فترك الأذى أولى وإن شا يشهد^(١)
ولو قيل دعوى وإعكس إن نخش كرة الحنا أو أبى وعظا بل أوجب بأجود^(٢)
ويُندب للإرشاد لا لثوبة على كل عقد غير ما أوجب أشهد^(٣)

(١) الشهادة بالحد لا تلزمه.

إن شاء شهد، وإن شاء لم يشهد؛ ولو ترتب عليه عدم إقامة الحد، لأن الإسلام يحث على الستر، وكونه لا يشهد عليه ويستتر عليه أحسن.

(٢) إلا إذا كان المشهود عليه بالحد كثير الحنا، كثير الجرم فتشهد عليه من أجل أن يردع ويُقام عليه الحد ففي هذه لا يُكره، لأن هذا فيه نفع للمسلمين، أما إذا كان هذه أول مرة فستره أحسن.

(٣) الله جل وعلا يقول: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾

[البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، هذا للإرشاد فقط، وليس للوجوب، ولا للاستحباب، وإنما هو إرشاد الناس أن يوثقوا العقود بالشهادة.

وحظر شهادات الفتي بسوى الذي بأوقات الاستدعاء يعلمه قد
ورد المغني والمصافع مع ذوي التمسخر والرقاص تهد وترشد^(١)

(١) هذه القوادح التي تمنع قبول الشهادة، فيُشترط في الشاهد العدالة، وهي أن يكون أميناً في دينه، وفي خبره، فلا تُقبل شهادة الفاسق، قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْهُمْ فَرْتَدَّ إِلَيْهِ بِغَيْرِ إِثْمٍ﴾ [الحجرات: ٦]، فالفاسق لا يُقبل شهادته، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَّا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤، ٥]، فيُشترط في الشاهد العدالة، فلا تُقبل شهادة الفاسق الذي سقطت عدالته.

ومن تُرد شهادتهم المغني؛ لأن الغناء حرام، فالمغني لا يُقبل شهادته؛ لأنه ليس محل ثقة؛ لأنه يفعل محرماً، ويحترف حرفة محرمة فلا تُقبل شهادة المغني؛ لأنه لا يبالي بارتكابه هذا الذنب وفعل هذا المحرم، ولعدم مبالاته بهذا الذنب فإنه لا يبالي بالشهادة.

ولاعب شطرنج ونرد لفعله الحرام ولعاب الحمام المغرد^(١)

ولا تقبل شهادة المصافع الذي يحترف الملاكمة؛ لأنه مستهتر.
ولا تقبل شهادة الذي يستعمل السخرية دائماً ومعروف أنه
يتمسخر بالناس ويضحك على الناس ويستهزئ بالناس هذا لا
تُقبل شهادته؛ لأنه دنيء، ولا تجوز السخرية بالناس، ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]،
فالذي هو معروف بالسخرية والتمسخر لا تُقبل شهادته؛ لأنه
متهم.

ولا تقبل شهادة الرقاص الذي يحترف الرقص، والرقص
الآن أصبح فناً من الفنون، والغناء صار فناً من الفنون، وهؤلاء لا
تُقبل شهادتهم، وكذلك الملاكمة صارت فناً من الفنون يقيمون لها
النوادي، هذا عند الكفار، ومع الأسف يقلدهم بعض المسلمين،
وهي ليست من أخلاق المسلم العاقل.

(١) وكذلك تُرد شهادة «لاعب الشطرنج»، والشطرنج لعبة

إذا كان عبائاً بها أو مقامراً وسراقاً امنعه الشهادة واردد^(١)

مجوسية.

« لفعله الحرام » في هذه الأمور كلها، تُردّ شهادته لفعله الحرام؛ لأن هذه الأمور محرمة، فإذا فعلها نقص دينه، وكونه يُداوم عليها ويحترفها ويجعلها حرفة له، تجعله لا يستحي ولا يُبالي.

وكذلك لا تقبل شهادة الذي يلعب بالحمام، لأن هذا منهي عنه، والذي يحترف هذا لا تُقبل شهادته.

(١) « إذا كان عبائاً بها » أي الحمام، يستعملها للعبث، « أو مقامراً » أي يقامر عليها، والمقامرة أن يأخذ عليها دراهم بالمسابقة، فالذين يسابقون بين الحمام والتي تغلب يأخذ عليها جائزة، هذا قمار، والقمار: هو أخذ المال على المغالبات والمراهنات، ولم يستثن النبي ﷺ منها إلا ثلاثة أنواع: المسابقة على الخيل، المسابقة في الرماية، المسابقة على الإبل^(١)؛ لأن هذه من أمور الجهاد، ومن

(١) رواه الترمذي في كتاب الجهاد، باب ما جاء في الرهان والسبق، حديث رقم

(١٧٠٠)، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في سبق، حديث رقم (٢٥٧٤).

ومن يقتن للأنس أو لفراخها أو الكتب لم يمنع لصحة مقصد^(١)

التدرب على الجهاد، فيجوز أخذ الجوائز عليها، أما ما عداها من المسابقات والمغالبات فلا يجوز أخذ المال عليها، لأنه من القمار، وهو من الميسر الذي ورد اسمه في القرآن، «وسارقاً امنعه الشهادة واردة» كذلك السارق لا تُقبل شهادته؛ لأنه فاعل كبيرة من كبائر الذنوب إلا إذا تاب إلى الله عز وجل.

(١) أما من يقتني الحمام لغرض غير العبث، بأن يستفرخها ويبيع من فراخها أو من بيضها، فهذا غرض صحيح، وهذا العمل لا يمنع شهادته، لأن هذا فيه مصلحة. «أو الكتب» أو يقتني الحمام لإرسال الرسائل؛ لأنهم كانوا يستخدمون الحمام للرسائل فهي محل البريد، يُدربون الحمام على حمل الرسائل والذهاب بها إلى أصحابها، هذا غرض صحيح.

إذا اقتناء الحمام يجوز لثلاثة أمور: إما للأنس بها، يجعلها عنده. أو لأنه يستفرخها ويستفيد منها. أو لأنه يستعملها للبريد.

ومُفشي سر من جماع ونحوه وكشاف ما في العرف صين بمشهد^(١)
ومن يدخل الحمام من غير منزر ويأكل بين الناس ما لم يعود^(٢)

(١) كذلك ممن تُرد شهادتهم الذي يُفشي الأسرار، لأنه ليس بأمين، لأن السر أمانة، فالذي يُفشي الأسرار هذا لا يحفظ الأمانة فلا تُقبل شهادته؛ خصوصاً إذا كان يذكر ما يحصل بينه وبين زوجته في الفراش، أو المرأة تذكر ما جرى بينها وبين زوجها؛ هذا سر لا يجوز إفشاؤه وهو منهي عنه، فالذي يُفشي هذا السر لا تُقبل شهادته.

«وكشاف ما في العرف صين بمشهد» والذي يكشف عن عورات الناس، ويتتبع عورات الناس لا تُقبل شهادته؛ لأن الله أمر بالستر على المسلمين، فالذي يتتبع عورات الناس ويُفشيها، ويتجسس عليهم لا لمصلحة إلا من أجل التنذر بهذا الأمر هذا لا يجوز، أما الذي يتتبع المجرمين من أجل الأخذ على أيديهم، فهذا فيه مصلحة الأمن، ومصلحة المسلمين.

(٢) كذلك ممن تُرد شهادتهم من يدخل الحمام من غير

ومن مد رجله لغير ضرورة وخاطب بالفحش النساء بمحشد^(١)

مثرر يستر به عورته؛ لأنه دنيء متساهل.

كذلك مما يقده بالشهادة الذي يأكل في الأسواق، إذا كان ليس من عادة البلد الأكل بالأسواق فهذا يعتبر قدحاً في شهادته؛ لأنه متساهل وناقص مروءة، أما إذا كان من عادة البلد أنهم يأكلون في الأسواق فهذا لا مانع منه، والآن أصبح من عادة الناس الأكل في المقاهي وفي المطاعم، فهذا لا يؤثر الآن على قبول الشهادة؛ لأنه ما فعل شيئاً مستنكراً.

(١) ولا تقبل شهادة من مد رجله لغير ضرورة، إذا كان جالساً مع الناس ويمد رجله، لأن المفروض أنه يصير عنده احترام للجلساء ولا يمد رجله؛ لأن مد رجله يدل على التهاون بجلسائه، إلا إذا كان لضرورة، فيحتاج إلى مدها فلا بأس، أما إذا كان يدها من باب العبث أو من باب عدم الاحترام فلا تقبل شهادته.

ولا تقبل شهادة من «خاطب بالفحش النساء بمحشد» كذلك ترد شهادة من يُغازل النساء ويتكلم مع النساء بالفحش،

وزاعم جمع الجن ثم منجماً ورمالاً أو قصاصاً أو مؤجر الرد^(١)

وهو الذي يسمونه الآن المغازلة، هذا تُرد شهادته، أما الذي يكلم النساء للحاجة وبكلام نزيه، ويسألهن عن شيء أو يسألنه عن شيء ويحييهن في أمور ليس فيها دناءة هذا لا بأس، تكليم النساء ليس ممنوعاً مطلقاً ولا جائزاً مطلقاً، فإذا كان كلاماً معروفاً ولمصلحة فلا بأس، أما إذا كان كلاماً من أجل الشهوة أو يخاطبهن بأمور لا يجوز ذكرها فهذا لا يُقبل شهادته، لأن هذا منكر، ولا يُقبل شهادته إذا عُرف عنه ذلك، وأنه يتعرض للنساء، ويُطالع في النساء ويتبعهن في الأسواق، ويغازلهن، أو أنه يترصد لهن أو ما أشبه ذلك، كل هذه من الأمور المعيبة، وهي من المنكر، وفاعلها لا يُقبل شهادته، ومثله المذيع الإعلامي الذي يخالط النساء ويشاركهن في إذاعة البرامج.

(١) ولا تقبل شهادة زاعم جمع الجن، لا يُقبل شهادة الذي يزعم أنه يجمع الجن، ويرسلهم، ويكلفهم بأشياء وأعمال ويقول:

إنهم يخدموني، هذا لا تُقبل شهادته، لأن هذا حرام، ومن ذلك الذي يزعم أنه يستخدم الجن المسلمين في الرقية وغيرها.

«ولا تقبل شهادة من كان منجماً» كذلك المنجم؛ وهو الذي يستعمل التنجيم للإطلاع على علم الغيب، ويقول: سيحدث كذا عند ظهور النجم الفلاني، أو عند مغيب النجم الفلاني، يحدث كذا وكذا، والتنجيم من أعمال الجاهلية، ومن الشرك بالله عز وجل، والتنجيم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هو نسبة الحوادث الأرضية إلى الأحوال الفلكية، هذا هو التنجيم المحرم وهو الذي يصدق بالنجوم، ويعتقد في النجوم أن طلوعها أو غروبها يؤثر في الكون، أو يسبب نزول الأمطار أو غير ذلك، هذا هو المنجم.

«ولا تقبل شهادة من كان رمالاً» والرمال: هو الذي يخط في الرمل ويقول يحدث كذا ويحصل كذا، الخط شيء عادي، ولكن هو يتعامل مع الشياطين وهذا اصطلاح بينهم، يتعامل معهم ويخبرونه بأشياء من المغيبات، أو أنه يتخرص قد يقع وقد لا يقع، هذا هو الرمال، وهو يدعي علم الغيب.

ولعاب أرجوح ورفع الثقال والمسابق في سبج وسعي معود^(١)

«ولا تقبل شهادة من كان قصاصاً» وهو الذي يُكثر من القصص غير الثابت ونهمته بالقصص، لا تُقبل شهادته؛ لأنه يدل على تساهله، أما الذي يقص القصص الحق للبرة والاعتاظ فلا بأس بذلك، قال تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ قَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]. ولا تقبل شهادة من يؤجر المحلات للمعاصي، يؤجر البيوت للدعارة، أو يؤجر الدكاكين لبيع الخمر أو المواد المحرمة، هذا لا تُقبل شهادته وفعل هذا منكر.

(١) «ولا تقبل شهادة لعاب أرجوح» وهو لعاب الأراجيح، لأن هذا يدل على عدم رجولته وعدم أهليته وأنه مثل الأطفال. ولا تقبل شهادة الذي مهنته حمل الأثقال عبثاً، وهو نوع من الرياضة، مثل ما هو معروف الآن وهو فن من الفنون، هذا يجرح العدالة؛ لأن هذا العمل ليس منه فائدة.

ولا تقبل شهادة المسابق في السباحة في الماء لأخذ العوض عليها لأنه من الميسر.

وأن يحتوي لعب على عوض من الجوائز لو من بعضها حظره واصد^(١)
فذاك قمار ميسر باجتنابه أتى الأمر في القرآن أمر مهدد^(٢)

ولا تقبل شهادة من يأخذ الجائزة على الركن لأن هذا من
الميسر، والمسابقة بالأقدام جائزة وقد فعله النبي ﷺ، ولكن من
غير أخذ جائزة، قلنا: إن الجوائز لا تجوز على المسابقات إلا
الثلاث التي استثناهما الرسول ﷺ، فيجوز أن يسابق على أقدامه
ويركض، ولكن لا يأخذ على هذا جائزة لأنه من القمار.

(١) هذه قاعدة عامة أن الألعاب لا يؤخذ عليها جوائز لا
من طرف واحد ولا من أطراف؛ لأنه أخذ للمال بالباطل، وإن
كان أصل هذا اللعب جائز، مثل لعب الكرة، ومثل الألعاب
المباحة، ولكن لا يجوز أخذ العوض عليها؛ لأنها أكل للمال
بالباطل، ولا يكون الإنسان يحترف هذه الألعاب لأخذ الأموال.

(٢) أخذ الجوائز على كل المسابقات والمراهنات كله ميسر،
إلا ما استثناه النبي ﷺ.

فكل المسابقات التي يؤخذ عليها جوائز تدخل في القمار والميسر إلا ما استثناه الرسول ﷺ بقوله: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»^(١) والسبق -بفتح الباء- المراد به الجائزة التي تؤخذ على المسابقة، إلا في نصل: وهو الرماية، فيجوز أخذ الجائزة على المسابقة في الرماية، أو خف: وهو المسابقة على الإبل، أو حافر: ويُراد به الخيل، فيجوز أخذ الجائزة على المسابقة على هذه الثلاث فقط؛ لأن هذه الأمور من التدريب على الجهاد في سبيل الله؛ فيجوز أخذ الجوائز عليها تشجيعاً للمتسابقين وترغيباً للآخرين للإكثار من هذه المسابقات، والجائزة على السباق على الخيل إنما هي للراكب وللفرس، إذا كان الراكب يريد التدريب على ركوب الخيل لأجل الجهاد؛ ولا يكون مستأجراً لأجل أخذ الجائزة فقط أو لأجل المباهاة، أو يكون كافراً كما هو الواقع الآن في أكثر المسابقات.

وقد صدرت فتوى من اللجنة الدائمة برئاسة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز المفتي العام - رحمه الله - بأن أخذ الجوائز على

(١) سبق تخريجه.

الترشيح للخيول التي تسبق أنه من الميسر؛ لأن الجائزة خاصة بالراكب المتدرب على ركوب الخيل وبالفارس المركوبة.

وأما ما عداها من المسابقات كأخذ الجائزة على المسابقة على الأقدام، أو المسابقة على المصارعة، أو لعب الكرة فلا يجوز هذا وهو يدخل في القمار والميسر؛ لأنه من أكل المال بالباطل بدون فائدة من وراء ذلك، وهذا ما يفيد الحصر في قوله ﷺ: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر»^(١) ومفهوم الحصر أن ما عداها لا يجوز، هذا هو ما فصله العلماء في هذه المسألة، فالمسابقات التجارية التي توضع على البضائع والمسابقات في الإذاعات والمحطات الفضائية غير المسابقات على المسائل العلمية الدينية كل هذه لا يجوز أخذ العوض عليها؛ لأنه أكل للمال بالباطل، ولكن الإمام ابن القيم رحمه الله في كتاب «الفروسية» أجاز أخذ الجائزة على المسابقة في مسائل الفقه، وحفظ القرآن؛ لأن هذا من طلب العلم، وطلب العلم من الجهاد في سبيل الله فيلحق بهذه الثلاث التي استثناها الرسول ﷺ.

(١) سبق تخريجه.

وإن يخل عن جعل فمته محرم كنرد وشطرنج وشبههما اعدد
وقيل اكراه الشطرنج لا تحظرن فب التكثر منه اردده لا بالمصدر^(١)
ولا بأس في لعب بغير أذى ولا دناءة فيه كالثقاف المعود^(٢)

(١) من العلماء من يقول: إن اللعب بالنرد والشطرنج إن كان بغير مال فهو مكروه كراهة تنزيه، بشرط أن لا يكثر من لعبه، والمشهور أنه محرم، ولو كان بغير جائزة.

(٢) الألعاب التي لا يؤخذ عليها جوائز وليس فيها أذى وليس فيها دناءة لا بأس بها، مثل المباريات التي لا تُشغل عن الصلاة، ولا تُشغل عن ذكر الله، وليس فيها كشف عورة، ولا يُكثر منها أيضاً أو يفعلها لأجل تقوية البدن لا بأس بها بهذه الشروط: لا تُشغل عن الصلاة وعن ذكر الله، أن لا يؤخذ عليها جوائز، أن لا تشتمل على محرم ككشف العورات أو الكلام البذيء والكلام المحرم، فإن خلت من هذه المحاذير فإنها مباحة كسائر الألعاب التي للتسلية أو لتقوية البدن.

وإياك شرباً للخمور فإنها تسود وجه العبد في اليوم مع غد^(١)

(١) الخمر: جمع خمر، والخمر في اللغة ما غطى العقل، سُمي خمرًا؛ لأنه يغطي العقل، والتخمير هو التغطية فسُمي المسكر خمرًا؛ لأنه يُغطي العقل الذي ميز الله به الإنسان على غيره، وجعله مناط التكليف والعبادة والتفكير في آيات الله، والعقل نعمة عظيمة من الله عز وجل منحه هذا الإنسان، فلا يجوز العبث به، ولهذا جعل الشارع المحافظة عليه من المحافظة على الضرورات الخمس التي هي: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. هذه هي الضرورات الخمس.

الدين: ولذلك شرع الله حد المرتد، لئلا يتلاعب بالدين.
والنفس: ولهذا شرع الله القصاص على من قتل عمداً عدواناً حفظاً للنفس.

والعقل: ولهذا شرع الله حد الخمر على شرب الخمر.
والعرض: ولهذا شرع الله حد القذف لمن قذف المحصنات والمحصنين بالزنا.

والمال: شرع الله قطع يد السارق حفظاً للمال، هذه تسمى الضرورات الخمس التي رتب الشارع الحدود على من انتهكها، ومنها العقل فلا يجوز للإنسان أن ينتهك عقله، وأن يتعاطى شيئاً يخل بعقله؛ لأن العقل أعظم ميزة في الإنسان فإذا خلا الإنسان من العقل فالحيوان خير منه، ومما يُخل بالعقل تعاطي المسكرات، وهي الخمر من أي مادة كانت، قال ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(١)، وقال ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٢)، فالخمر هو المسكر من أي مادة كان، من العنب أو من التمر أو من الشعير أو من الزبيب، كل ما أسكر فهو خمر من أي مادة أُتخذ، وهو حرام قليله وكثيره، حماية للعقل، والله جل وعلا أنزل آيات في تحريم الخمر، أولها قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]،

(١) رواه مسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر... حديث رقم (٢٠٠٣).

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيرة فقليله حرام. حديث رقم (١٨٦٥) والنسائي في كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره. حديث رقم (٥٦٠٧).

معلوم أنه إذا كان الإثم أكثر من النفع فإنه حرام، ثم قال جل وعلا في الآية الأخرى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، في الآية الأولى بين مضار الخمر وأن ضررها أكثر من نفعها ولكنه لم يُصرح بتحريمها، وفي الآية الثانية من سورة النساء حرمها في بعض الأوقات وهو وقت الصلاة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾ وإذا كانت الصلوات خمساً في اليوم واللييلة يترك الخمر خمس مرات في اليوم واللييلة، فهذا يدربه على تركها نهائياً، وهذا من التدرج في التحريم، ثم إنه حرمها بتاتاً في كل الأوقات، في سورة المائدة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [١٠٩] إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَرَمِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١]، حرمها تحريماً قاطعاً في جميع الأوقات وحذر منها، وهذه هي المرحلة النهائية في تحريم الخمر فحُرمت إلى يوم القيامة، وشرع النبي ﷺ الحد على من شرب الخمر، وجلد ﷺ من

شرب الخمر وأمر بجلده عقوبة له^(١)، والخمر هي أم الخبائث كما جاء في الحديث أنها أم الخبائث؛ لأن شارب الخمر لا يتورع عن محرم، قد يقع على أمه وعلى بنته وعلى غير زوجته لأنه ليس له عقل، شارب الخمر قد يقتل النفوس التي حرمها الله؛ لأنه لا عقل عنده، شارب الخمر قد يتكلم بالكلام القبيح كالكفر والشرك والسب والشتيم؛ لأنه ليس عنده عقل يحجزه عن هذه الأمور، شارب الخمر قد يُتلى بالإدمان فلا يصبر عنها فينفق أموالاً طائلة في تحصيل الخمر وشراء الخمر، فينفق أمواله ولا يصبر عنها، فهي أم الخبائث كما وصفها النبي ﷺ^(٢) ولعن فيها عشرة^(٣)، لعن شاربها، ولعن عاصرها ومعتصرها وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة إليه، كل ذلك من أجل حماية المسلمين من هذه المادة الخبيثة.

(١) رواه مسلم في كتاب الحدود، باب حد الخمر، حديث رقم (١٧٠٦).

(٢) رواه النسائي في كتاب الأشربة، باب ذكر الآثام المتولد عن شرب الخمر... حديث رقم (٥٦٦٦).

(٣) رواه الترمذي في كتاب البيوع، باب النهي أن ينخذ الخمر خلاً، حديث رقم (١٢٩٥)، وابن ماجه في كتاب الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، حديث رقم (٣٣٨١).

ألا إن شرب الخمر ذنب معظم يُزيل صفات الأدمي المسدد^(١)

(١) «ألا إن شرب الخمر ذنب معظم» لاشك في ذلك من أنه من الكبائر، والله جل وعلا حذر منها في قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْيَيْسْرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، الخمر: هي المسكر، والميسر: هو القمار، حذر الله منهما وجعلهما قرينان في التحذير والنهي، وأخبر أن الشيطان يريد أن يوقع العداوة والبغضاء بين المسلمين، ومن أعظم الوسائل لذلك الخمر والميسر، ثم قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [١]، هذا حث، أي انتهوا، فتركوا هاتين المادتين الخبيثتين الخمر والميسر، وفي الآية التي قبلها يقول: ﴿يَجَسُّ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فقال: ﴿يَجَسُّ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ ثم قال: ﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾، يعني ابتعدوا عنه، لم يقل: اتركوه، بل قال أشد من ذلك، قال: اجتنبوه، يعني: اتركوا الأسباب

فيلحق بالأنعام بل هو دونها يُخلط في أفعاله غير مهتد^(١)

الموصلة إليه وابتعدوا عن جلساء السوء، وشراب الخمر؛ لأنكم إذا جالستمهم تخلقتم بأخلاقهم، وقد كثرت الدعايات التي تدعو إلى الخمر، خصوصاً في الوقت الحاضر وتسميتها بأنها الشراب الروحي أو ما أشبه ذلك، وجاء في الحديث أن الخمر في آخر الزمان تُسمى بغير اسمها، يسمونها الشراب الروحي ويسمونها بأسماء مرغوبة فيها، فهي من عمل الشيطان، والله جل وعلا أمر باجتنابها وبين أنها تورث العداوة والبغضاء وأن الشيطان يتخذها وسيلة لنشر العداوة والبغضاء بين المسلمين، ثم قال: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ (٣١).

(١) الخمر تُلحق شاربها بالأنعام، والبهائم، بل يكون دونها، دونها؛ لأن البهائم تعرف مصالحها، وهذا يُصبح لا يعرف مصالحه، فهو أخط من البهائم، ولأن البهائم غير مكلفة، وهذا مكلف بالعبادات والطاعات فهو أخط من البهائم، إذا شرب الخمر وسكر صار أخط من البهائم؛ ويفعل أفعالاً لا تفعلها البهائم.

ويسخر منه كل راء لسوء ما يُعاین من تخليطه والتبدد^(١)
يُزيل الحياء عنه ويذهب بالغنا ويوقع في الفحشا وقتل المعريد^(٢)

(١) وكذلك يُعرض الإنسان للسخرية به، فإذا شرب وسكر صار أضحوكة للناس لما يصدر عنه من الأقوال والأفعال الشنيعة، يتعري ويتجرد من الثياب، ويتلطف بالنجاسة؛ لأنه لا يعرف شيئاً، وليس له إدراك، بل أشد من ذلك يقع في الفواحش، وربما يفعل الفواحش في محارمه، أو يقتل النفوس البريئة، أو يُتلف الأموال أو غير ذلك من المفاسد؛ لأنه ليس له عقل يحجزه.

(٢) هذه من المفاسد التي تحصل بشرب الخمر أنه يذهب بالحياء، فالسكير لا يستحي، والنبي ﷺ يقول: «الحياء من الإيمان»^(١) ويقول: «إن الحياء لا يأتي إلا بخير»^(٢)، ويقول: «الحياء شعبة من شعب الإيمان»^(٣)، ويقول ﷺ: «إذا لم تستح فاصنع ما

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، حديث رقم (٢٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب الحياء، حديث رقم (٦١١٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، حديث رقم (٩).

وكل صفات الذم فيها تجمعت كذا سميت أم الفجور فأسند^(١)
فكم آية ثني بتحريمها لمن تدبر آيات الكتاب المجد^(٢)

شئت^(١)، فالحياء حاجز يحجز الإنسان عما لا يليق، فإذا سكر هذا الإنسان زال عنه الحياء، هذه جريمة، والثانية أنه يفسد الأموال، ويذهب الغنى، لأن شاربها يشتريها بأي ثمن؛ إذا ابتلي بالإدمان فلا يصبر عنها.

ومن آفاتها أنها توقع شاربها في الفحشاء من الزنا واللواط والسباب والشتيم، وتوقع في قتل النفوس التي حرم الله قتلها.

(١) «وكل صفات الذم فيها تجمعت» كل صفات الذم تجمعت في الخمر، ولهذا سماها النبي ﷺ أم الخبائث^(٢). «أم الفجور» يعني أم الخبائث، والفجور: هو الخروج عن طاعة الله، والخروج عن العقل، والخروج عن الإنسانية.

(٢) الآيات التي جاءت في تحريم الخمر أولاً في البقرة

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، حديث رقم (٦١٢٠).

(٢) سبق تحريمه.

وقد لعن المختار في الخمر تسعة رواه أبو داود عن خير مرشد^(١)

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩]، الثانية في النساء ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، الثالثة في سورة المائدة وهي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَصْنَابُ وَالْأَزْلَمُ يَجَسُّ مِنَّ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]، والرابعة في سورة النحل وهي قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ٦٧] فوصف الرزق بأنه حسن تنبيهاً على سوء الخمر.

(١) لعن ﷺ في الخمر عشرة: لعن شاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليها ولعن بائعها ومشتريها، وأكل ثمنها. إلى آخر ما جاء في الحديث^(١).

(١) سبق تخريجه.

وأقسم رب العرش أن ليعذبني عليها رواء أحمد عن محمد^(١)
وما قد أتى في حظرها بالغ إذا تأملته حد التواتر فاهتد^(٢)

(١) وكذلك من الوعيد عليها أن الله أقسم أي حلف سبحانه وتعالى بنفسه ليعذبني شارب الخمر^(١)، فهذا يدل على قبحها مع أن الله غفور رحيم، فإنه أقسم سبحانه ليعذبني شارب الخمر مما يدل على قبحها.

«رواه أحمد» الإمام أحمد بن حنبل في مسنده «عن محمد» رسول الله ﷺ^(٢).

(٢) ما جاء في ذم الخمر من الأحاديث بلغ حد التواتر المعنوي، والحديث المتواتر سنداً هو ما رواه جماعة عن مثلهم يستحيل تواطؤهم على الكذب من بداية السند إلى نهايته، والمتواتر معنى هو ما وردت أحاديث كثيرة بمعناه.

(١) رواه مسلم في كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر... حديث رقم (٢٠٠٢).

(٢) رواه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حديث رقم (٤٨٩٨).

وأجمع على تحريمها كل مسلم فكفر مبيحها وفي النار خلد^(١)
وإدمانها إحدى الكبائر فاجتنب لعلك تحظى بالفلاح وتهتدي^(٢)

(١) فيكون تحريم الخمر إذا ثابتاً بالكتاب وبالسنة المتواترة
ويأجماع أهل العلم، فمن استحلها، بأن قال: إن الخمر حلال فإنه
يكفر ويرتد عن دين الإسلام؛ لأنه مكذب لله ولرسوله ولأجماع
المسلمين، أما من شربها ولم يستحلها فإنه مرتكب كبيرة من كبائر
الذنوب ولا يكفر بذلك، ولكن يعتبر فاسقاً ساقط العدالة،
معرض للوعيد والعذاب.

(٢) وجاء الوعيد في أن مدمن الخمر: يعني المداوم عليها إذا
مات على ذلك ولم يتب لا يدخل الجنة، قال ﷺ: «لا يدخل الجنة
مدمن خمر»^(١)، وجاء في الحديث «أن مدمن الخمر كعابد
الوثن»^(٢)، هذا وعيد شديد.

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأشربة، باب مدمن الخمر. حديث رقم (٣٣٧٦)، والنسائي

في كتاب الأشربة، باب الرواية في المدمنين في الخمر، حديث رقم (٥٦٧٢).

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب الأشربة، باب مدمن الخمر، حديث رقم (٣٣٧٥).

ويحرم منها النزر مثل كثيرها وليست دواء بل هي الداء فأبعد^(١)

(١) «ويحرم منها النزر مثل كثيرها» هذه مسائل تتعلق بالخمر، بعد أن فرغ الناظم من بيان تحريمها والوعيد عليها وشدة مفسادها، أنتقل إلى بيان مسائل تتعلق بالخمير.

المسألة الأولى: القليل والكثير منها كله حرام، لقوله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٢) هذا حديث صحيح، فالخمير حرام كلها قليلاً وكثيراً، ولا يختص التحريم بما يُسكر منها فقط.

المسألة الثانية: يجب إهدارها وإراقتها، ولا يجوز الاحتفاظ بها، ولهذا لما نزل تحريم الخمر على الرسول ﷺ خرج الصحابة فشقوا دنان الخمر التي في الأسواق حتى سالت في الشوارع، فيجب إتلاف الخمر، ولا يجوز الاحتفاظ بها، وسئل النبي ﷺ عن الخمر تُتخذ خلأً، يعني تحبس حتى يزول الإسكار منها وتصير خلأً، قال: «لا»^(٣) يعني لا تحبس، بل تتلف في الحال، ولا يجوز

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه مسلم في كتاب الأشربة، باب نحرمة تحليل الخمر، حديث رقم (١٩٨٣).

فما جعل الله العظيم دواءنا بما هو عظور بملة أحمد^(١)

الإبقاء عليها وإمساكها.

المسألة الثالثة: أنها لا يجوز التداوي بها؛ لأنها داء وليست بدواء، جاء رجل إلى النبي ﷺ، سأله هل يصنع الخمر للدواء؟ فقال ﷺ: «أما إنها داء وليست بدواء»^(١). قالوا: وما ذكره الله فيها من المنافع في آية البقرة لما حُرمت سُلِبَت هذه المنافع ولم يبق فيها منفعة، فهي داء ومرض، ولا يجوز التداوي بها، أو استعمالها في العلاج، فالدواء الذي فيه كحول لها مفعول في الدواء لا يجوز التداوي به، وهو مشتمل على شيء من الخمر، والخمر حرام قليلها وكثيرها كما سبق.

(١) هذا نص حديث: جاء عن النبي ﷺ قال فيه: «تداؤوا ولا تداؤوا بحرام»^(٢)، وقال عبد الله بن مسعود كما في البخاري:

(١) رواه مسلم في كتاب الأشربة، باب تحريم التداوي بالخمر، حديث رقم (١٩٨٤).

(٢) سبق تخريجه.

وكل شراب إن تكاثر مسكراً يُحرم منه التزور والخمر فاعدد^(١)
ومن أي شيء كان يحرم مُطلقاً ولو كان مطبوخاً بغير تقييد^(٢)
سوى لظما المضطر إن مزجت بما يُروى وللمغتص إجماعاً ازدد^(٣)

«إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(١)، ويُروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ. فالحرام لا يجوز التداوي به. والخمر هي أشد المحرمات فلا يجوز التداوي بها.

(١) سبق أن الخمر يحرم قليلها وكثيرها، ولا يجوز استعمالها للدواء ولا لغيره.

(٢) الخمر حرام، ولا يُقال: تُطبخ حتى يزول السكر منها، لا يجوز أن تُعالج بالطبخ أو بالحبس حتى يزول الإسكار بل يجب إتلافها. والخمر المطبوخة التي زال إسكارها يُسمونها الطلاء، وهو حرام؛ لأنه متحول عن الخمر ومتفرع عن الخمر.

(٣) يجوز تناول الخمر في مسألة واحدة بالإجماع، وهي إذا غص بلقمة وليس عنده ما يدفع به هذه الغصة ويخشى أن يموت،

(١) سبق تحريجه.

ولا يثبت التحريم فيما انتبذته قيل الثلاث اشربه ما لم يُزيد^(١)
ولا بأس بالفقاع إذ ليس مسكراً ولا آيلاً بل إن يُقيه يفسد^(٢)

فله أن يدفعه بجرعة خمر للضرورة، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُهُ﴾ [الأنعام: ١١٩]، كما أنه يجوز له أن يأكل الميتة خشية الموت بالجوع، كذلك له أن يدفع الغصة بجرعة الخمر إذا لم يجد غيره، أما قوله: إنه إذا عطش يمزجها مع ماء ويشربها من أجل دفع العطش، هذا محل نظر؛ لأن الخمر تزيد العطش كما يقول أهل الخبرة، فالخمر لا تزيل العطش، وإنما تزيد العطش، فلا يجوز؛ لكن إذا مزجت بماء يروي العطش فالحكم للماء لا لها لأنها أصبحت مغلوبة.

(١) والنبذ هو: أن يُطرح التمر في الماء أو العنب يُطرح في الماء من أجل تحليته وإزالة ملوحته، ويجوز هذا، وكان النبي ﷺ يشربه، ولكن إذا بلغ إلى ثلاثة أيام فإنه يُراق؛ لأنه مظنة الإسكار.
(٢) الفقاع: شراب يُتخذ من الشعير، ويظهر عليه فقاعات

على سطحه، هذا ليس إزباداً مثل إزباد الخمر، وإنما طبيعة هذا
الشراب أنه تظهر عليه فقاعات، فهذا لا بأس بشربه.

الاستمناء والأيمان وقذف المحصنات وما يترتب عليه^(١)

(١) هذه أمور تتعلق أيضاً بالأعراض، المسألة الأولى:
الاستمناء باليد، بأن يعالج ذكره حتى يقذف المني بشهوة، وهذا
حرام لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ
الْعَادُونَ ﴿٧﴾ [المؤمنون: ٥-٧]، فأباح وضع الشهوة في الزوجة أو في
ملك اليمين، وما عدا الزوجة وملك اليمين فلا استمتاع به حرام،
ومنه الاستمناء باليد؛ لأنه يدخل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ
ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ ﴿٦﴾ أي المتجاوزون من الحلال إلى الحرام،
ولأنه ذكر أنه يضر بالبدن أيضاً، فإذا يكون حرام من ناحية أنه
استمتاع بغير ما أحل الله، ومن ناحية أنه يضر بالبدن؛ وإذا لم
يثبت هذا فإنه يكفي أنه استمتاع بغير ما أحل.

المسألة الثانية: الأيمان: وهي جمع اليمين، وهي الحلف بالله،
ينبغي للمسلم أنه يعرف حكم الأيمان، متى يجوز الحلف ومتى لا
يجوز، وإذا جاز وخالف ماذا يفعل.

المسألة الثالثة: قذف المحصنات: والقذف: معناه الرمي، والمحصنات: العفائف من النساء عن الزنا، فإذا قذفها يعني رماها بالزنا وهي محصنة يعني عفيفة، فإنه يجب عليه الحد ويكون فاسقاً، قال تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور: ٤] إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾ [النور: ٤، ٥]، هذا جزاؤه في الدنيا، وأما في الآخرة فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِئَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ٢٣] يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَنْفُسُهُمْ بِمَا كَانُوا بِعَتَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَذِ يَوْفِيهِمْ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿٢٥﴾ [النور: ٢٣-٢٥]، فالقذف من كبائر الذنوب، والقاذف يجب أن يطلب منه إثبات البينة على ما قال، والبينة أربعة شهود، يشهدون بصحة ما قال، فإذا نقصوا واحداً، أو لم يأت بأحد فإنه يجب حده ثمانين جلدة، وتسقط عدالته، ولا تُقبل له شهادة ويعتبر فاسقاً، هذا بنص القرآن الكريم، وهذا مما يدل على شناعة قذف أهل العفاف من الرجال والنساء، قذفهم بالزنا أو باللواط، وأن على المسلم أن يحفظ لسانه من أن يرمي مسلماً

وعزر من استمنى ولم يخف الزنا ولا ضرراً في جسمه وتوعد^(١)
وعن أحمد بل فيه مع فقد خوفة كراهة تنزيهه بغير تشدد^(٢)
وقد نقل البنا تكفير من رأى مسبة أصحاب النبي محمد^(٣)

أو مسلمة بالفاحشة بالزنا أو باللواط والعياذ بالله.

(١) «عزر» يعني أَدَب من فعل الاستمنا، فالتعزير: هو التأديب، «من استمنى» أي استخرج المني من غير حاجة، من غير خوف الزنا، هذا عند الحنابلة، أنهم يبيحونه إذا خاف على نفسه الزنا، أما الجمهور فلا يبيحونه مطلقاً، وإذا فعله يجب تعزيره بأن يؤدب بما يردعه.

(٢) هذه رواية أخرى عن أحمد أن الاستمنا مكروه كراهة تنزيه وليس محرماً، ولكن الرواية الأولى وهي المقدمة في المذهب أنه محرم ولا يُباح إلا إذا خاف على نفسه من الزنا^(١).

(٣) قوله: «وقد نقل البنا» يعني عن أحمد: أن من سب

(١) أضواء البيان ٣١٦/٥ تفسير ابن كثير ٢٣٠/٣، تفسير القرطبي ١٢/١٠٥، فتح الباري ٩/١١٢، تحفة الأحوذى ٤/١٩٩، الإنصاف للمرداوي ١٠/٢٥٢، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤/٢٢٩، الأم للشافعي ٥/٩٤.

حذارك من كذب اليمين فإنه ليوجب سخط الله إن يتعمد^(١)

صحابة الرسول فهو كافر؛ لأنه مكذب لله ولرسوله ولإجماع المسلمين على عدالتهم وأمانتهم واحترامهم ومحبتهم والترضي عنهم، يدخل في ذلك الرافضة الذين يسبون الصحابة ويكفرونهم ويطعنون فيهم، أنهم يكفرون بذلك.

ومن ذلك قذفهم عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه، ولعل هذا هو المناسبة من ذكر سب الصحابة هنا.

(١) اليمين: هي الحلف بالله عز وجل، واليمين أو القسم تأكيد أمر من الأمور بذكر معظم بصيغة مخصوصة، ولا يجوز الحلف إلا بالله عز وجل، قال عليه الصلاة والسلام: «لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت»^(١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»، فلا يجوز الحلف بغير الله، لا الحلف بالملائكة ولا الأنبياء ولا الأشجار

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، حديث رقم (٦٦٤٦).

ولا أي مخلوق، لا يجوز الحلف بالمخلوقات بتاتاً، وهو شرك وكفر كما قال النبي ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»^(١)، ولكن قد يسأل سائل يقول: نجد في القرآن أن الله أقسم بأشياء مخلوقات، أقسم بالتين والزيتون، وطور سنين، وأقسم بالليل، وأقسم بالضحى، والفجر، أقسم بمخلوقاته، وأقسم بحياة نبيه ﷺ ﴿لَعَنَكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فالجواب أن الله جل وعلا يقسم بما شاء من خلقه، وأما المخلوق فلا يقسم إلا بالله عز وجل، ثم يجب احترام اليمين، وأن الإنسان لا يحلف إلا عند الحاجة، ولا يكسر من الأيمان، قال تعالى: ﴿وَلَا تُطْلَعُ كُلُّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [الفلم: ١٠]، حلاف: يعني كثير الحلف، وكذلك الذي يحلف في البيع والشراء من أجل أن يُروج سلعته هذا متوعد بأن الله يكون خصمه يوم القيامة كما في الحديث: «ورجل جعل الله بضاعته لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا

(١) رواه الترمذي في كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، حديث رقم (١٥٣٥)، وأبو داود في الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، حديث رقم (٣٢٥١).

وأوجب لإنجاء هالك من ظلامه وندب لمدحوب لإصلاح مفسد^(١)

بيمنه^(١) لا يجوز الاستهانة باليمين واتخاذها مجلبة للزبائن، فيجب أن يُعظم الإنسان اليمين بالله، فلا يحلف إلا عند الحاجة، ولا يحلف إلا وهو صادق، ولا يجوز الكذب في اليمين، وإذا حلف على أمر مستقبل وخالف اليمين تجب عليه الكفارة، قال الله جل وعلا: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ إِلَّا بِأَمْرٍ أَلْفَقَوْا فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ معناه لا تخلفوا، أو إذا حلفتكم فكفروا عن اليمين ولا تتركوها بدون كفارة ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٨٩].

(١) الحلف قد تكون واجبة إذا كانت لإنجاء إنسان من يد

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٦/٦)، حديث رقم (٦١١١).

ومن يول عمداً كاذباً لاقتطاعه بحق امرئ يغضب عليه ويبعد^(١)

ظالم، ولو لم يحلف ما تركه هذا الظالم، وقد تكون مستحبة، وتكون مباحة وتكون محرمة، تكون مكروهة كراهة تنزيه، حسب المحلوف عليه.

ولهذا قال الناظم: «وأوجب» اليمين التي يترتب عليها إنجاء «هالك من ظلامة» يعني من ظلم ظالم، إذا حلفت خلصته بذلك، وإذا لم تحلف فإنه يُهلكه الظالم.

«وندب لمندوب لإصلاح مفسد» تكون مندوبة إذا ترتب عليها إصلاح بين الناس؛ لأنه يجوز الكذب لإصلاح ذات البين، الكذب كبيرة من كبائر الذنوب، ولكنه مباح لإصلاح ذات البين، وإذا استدعى الأمر الحلف يحلف لأجل إصلاح ذات البين.

(١) أما اليمين المحرمة فهي اليمين التي يحلفها لأكل أموال الناس، كأن يحلف عند القاضي من أجل أن يكسب القضية ولو كان مبطلاً، ليأخذ مال غيره، إذا طلب القاضي منه اليمين يحلف

ولا شيء في إيلاء الحق نيقنا وإن يفتدي الإيلاء أبر فجود^(١)

ولا يبالى، هذا عليه الوعيد الشديد، قال ﷺ: «من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان» قيل: يا رسول الله ولو كان شيئاً يسيراً؟ قال: «وإن كان قضياً من أراك»^(١)، فلا يجوز للإنسان أن يحلف في الخصومات إلا إذا كان باراً وصادقاً، أما أن يحلف من أجل أن يحكم له القاضي بمال أخيه، فهذه يمين فاجرة والعياذ بالله.

(١) أما اليمين المباحة فهي أن يحلف وهو صادق في الخصومة، فإذا حلف وهو صادق وحكم له القاضي فهذه يمين مباحة؛ لأنه لم يكذب، وإنما حلف لاستنقاذ حقه فقط، فلا شيء عليه في ذلك، وكونه يترك الحلف في هذه الحالة تعظيماً لليمين فهذا أفضل له من الحلف.

(١) رواه البخاري في كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض. حديث رقم (٢٤١٧)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم... حديث رقم (١٣٧).

ولا تجعلن الله دونك جنة بأيمان كذب بالمنافق تعتدي^(١)
ويكره تكثير وإفراط صادق اليمين لخوف الكذب عند التعدد^(٢)
ومن يك خيراً حثه فهو سنة ونلب لدى القاضي الذي الحق يفتد^(٣)

(١) الذي جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه، هذا لا ينظر الله إليه يوم القيامة، قال: ﷺ «ثلاثة لا ينظر الله إليه يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: أشيماط زان، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته لا يشتري إلا بيمين ولا يبيع إلا بيمين»^(١).

(٢) وكذلك ولو كان صادقاً فليتنجب كثرة اليمين، ولا يُكثر من الأيمان وإن كان صادقاً احتراماً لليمين، ولا يعود نفسه التساهل فيها، قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]. ولأن إكثاره من الحلف وإن كان صادقاً قد يجره إلى الحلف كاذباً تساهلاً باليمين.

(٣) الحنث: هو نقض اليمين، تارة يكون واجباً، وتارة يكون مستحباً، وتارة يكون محرماً، وتارة يكون مكروهاً، وتارة

(١) سبق تخرجه.

يكون مباحاً؛ تعثره الأحكام الخمسة:

١. يكون الحنث محرماً إذا حلف على فعل واجب، كما إذا حلف أنه يفعل واجباً، حلف أن يصلي الصلوات الخمس، أنه يصوم يصوم رمضان، هذا لا يجوز له أن يحنث فيه.

٢. ويكون الحنث واجباً، إذا حلف على ترك واجب أو فعل محرم، كأن حلف أن لا يصلي الظهر، يجب عليه أنه يحنث ويصلي الظهر ويُكفر عن يمينه، أو حلف أن لا يصل رحمه، هذا حلف على ترك واجب، فيجب عليه أنه يترك اليمين وأن يخالفها وأن يُكفر عن يمينه، ولا يستمر في يمينه، يجب عليه الحنث، كذلك لو حلف على أن يشرب الخمر أو أن يسرق، فلا يجوز له الوفاء باليمين بل يجب عليه الحنث والكفارة.

٣. ويكون الحنث مستحباً، إذا كان المحلوف عليه فعله خير من تركه، كما لو حلف لا يتصدق، أو حلف لا يصلي الضحى أو حلف أن لا يصلي بالليل، حلف على ترك مستحب، فيُستحب له أن يحنث وأن يخالف اليمين وأن يأتي ما حلف على تركه، قال جل وعلا: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا

ولا بأس في إيمانه مع صدقه ولا ينفع التأويل من كل معتد^(١)

وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴿ [البقرة: ٢٢٤]، حلف أنه ما يصلح بين الناس، حلف أنه ما يصلح بين المتخاصمين فيستحب له أنه يخالف اليمين ويصلح بين الناس، ولا تكون اليمين مانعة له من فعل الخير، والنبي ﷺ يقول: «والله إن شاء الله إني لا أحلف على يمين وأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني»^(١)، وقال ﷺ: «إذا حلفت على يمين ورأيت غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينك، وأت الذي هو خير»^(٢).

(١) أما إذا كان صادقاً في يمينه فيباح له أن يحلف، وترك الحلف أحسن له حتى وإن كان صادقاً، احتراماً لليمين وتعظيماً لها، والتأويل في اليمين أن يخفي شيئاً غير ما يظهر، يخفي للسامع شيئاً غير ما يظهره، هذا إن كان ظالماً فاليمين هذه حرام ولا يجوز

(١) رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى «لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم...» حديث رقم (٦٦٢٣).

(٢) رواه البخاري في الموضع السابق، حديث رقم (٦٦٢٢).

وحرم وقيل أكره يميناً بمن سوى الإله له أسندت أو لم تُقيد^(١)

له، التأويل في اليمين ليأكل حق غيره أو يجحد الأمانة أو غير ذلك، يحلف إن هذا المال ليس عندي. ويقصد «ما هو عندي» يعني في هذا المحل، وهو ظالم لغيره، و«اليمين على ما يُصدقك به صاحبك» كما قال ﷺ^(١).

أما إذا كان مظلوماً ويحلف ويتأول لأجل التخلص من الظلم، هذا لا بأس، كأن يطلب منه ظالم مالاً ويحلف أنه ما عنده شيء يقصد في هذا المكان لأجل أن يتخلص من الظلم فلا بأس بذلك، هذا تأويل سائع، أما إذا لم يكن ظالماً ولا مظلوماً في يمينه ويتأول فيها فهي على ما يصدقه صاحبه ولا يجوز له التأويل؛ لأن هذا نوع من الكذب.

(١) الحلف بغير الله لا يجوز، كالحلف بالنبي، وكثير من الناس يحلفون بالنبي، يحلفون بالأمانة، أو يحلف بالولي الفلاني،

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب يمين الحالف على نية المستحلف، حديث رقم (١٦٥٣).

ولا يجب التكفير من حنث حالف سوى حالف بالله ربي وموجدي^(١)
ولم تنعقد إيمان غير مكلف مريداً موأيه وإن لم يعود^(٢)

أو القبر الفلاني، هذا تعظيم، ولا يجوز التعظيم إلا لله سبحانه وتعالى، قال ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله»^(١)، «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»^(٢). والحلف يكون بالله، أو يكون بصفة من صفاته سبحانه كالسمع والبصر وحياة الله، وسمع الله وبصر الله، وكلام الله، يكون بصفة من صفات الله عز وجل.

(١) إذا حلف بغير الله فقد أشرك وأثم ولم تنعقد يمينه وليس عليه كفارة، قال ﷺ: «من حلف باللات فليقل: لا إله إلا الله»^(٣)، ولم يوجب عليه كفارة؛ لأن اليمين غير منعقدة؛ لأنها غير شرعية.
(٢) كذلك اليمين من غير المكلف، كاليمين من الصغير،

(١) رواه البخاري في كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف حديث رقم (٢٦٧٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله..

حديث رقم (٦٣٠١)

ونذب وقيل أوجب تبرر مقسم بلا ضرر أو ظاهراً أبررن قد^(١)

واليمين من المجنون، ومن النائم، ومن المعتوه لا تنعقد لأنها تحتاج إلى نية، وغير المكلف ليس عنده نية؛ فلا تنعقد بيمينه. ويشترط في يمين المكلف أن يكون قاصداً اليمين، فلو جاءت على لسانه من غير نية، لم تنعقد، قال تعالى: ﴿لَا بُؤَاذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ بُؤَاذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وفي الآية الأخرى ﴿وَلَكِنْ بُؤَاذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [النساء: ٨٩]، أي قصدتم ونويتم عقده، أما التي تجري على لسانه من غير قصد فهذه لا تجب فيها كفارة؛ لأنها لغو، ولا إثم فيها.

إذا شروط اليمين المنعقدة:

أولاً: أن تكون بالله أو صفة من صفاته.

ثانياً: أن تكون من مكلف بالغ عاقل.

ثالثاً: أن تكون من قاصد وناو لها.

(١) إذا حلف عليك أخوك، أنك تدخل عنده أو أنك تأكل،

ومن يتوسل بالإله أجب نُصب بلا ضرر ما سنه خير مرشد^(١)
ألا إن قذف المحصنات كبيرة أتى النص في تعظيمها بالتوعد^(٢)

فإنه يستحب لك أن تبر بيمينه ولا تحثه، لأنك لو لم تدخل عنده أو تأكل من طعامه تلزمه الكفارة، فأنت من أجل حقه عليك تبر بيمينه، ولا تحثه فيها إذا لم يكن عليك ضرر، أما إذا كان عليك ضرر فلا، لأن الضرر لا يُزال بالضرر.

(١) كذلك يتأكد عليك طاعة من قال: أسألك بالله، - وهو معنى قوله: (يتوسل)، ولو جاء بغير هذه العبارة كان أحسن؛ لأنه لا يتوسل بالله إلى خلقه - فإنه يستحب لك أو يجب عليك أن تجيبه، لقوله ﷺ «من سألکم بالله فأعطوه»^(١) تعظيماً لله سبحانه وتعالى.

(٢) عاد إلى القذف، وفيما سبق ذكر قذف الصحابة رضي الله عنهم لميزتهم على غيرهم، وأن قذفهم كفر، والعياذ بالله، ثم

(١) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، حديث رقم «١٦٧٢»، والنسائي في كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عز وجل، حديث رقم «٢٥٦٧».

ذكر قذف بقية المسلمين من رجال أو نساء وأن القذف انتهاك للعرض، والنبى ﷺ يقول: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا»^(١) تصوروا والعياذ بالله لو أن شخصاً قال: إن فلاناً قد زنى أو فعل اللواط. أليس قد انتهك عرضه وأسقط مكانته عند الناس، ولطخ عرضه عند الناس، هذا أشد عليه من أخذ ماله، بل أشد عليه من قتله، كونه يحى بين الناس مقذوفاً بالفاحشة، هذا فيه ضرر عظيم، وأما ذمه بغير القذف فهذا غيبة وكبيرة من كبائر الذنوب، فأعراض المسلمين محترمة لا يُغتَاب ولا يُقذف المسلم؛ لأنه عند الله عظيم، والكلمة ربما أنها تُلَطِّخ أسرة كاملة ولا يزول هذا من أذهان الناس خصوصاً المنافقين يتهمزون مثل هذه الأمور، ويحيونها وينشرونها، فيجب على المسلم أن يحفظ لسانه عن أعراض المسلمين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وحتى لو

(١) رواه البخاري في كتاب العلم، باب قول النبي رب مبلغ أوعى من سامع، حديث رقم (٦٧).

أطلع الإنسان على زلة من أخيه في عرضه، كأن اطلع عليه يفعل فاحشة فإنه يستر عليه «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة» يستر عليه مع مناصحته.

وقوله: «أتى النص في تعظيمها بالتوعد» في الكتاب والسنة،

الله جل وعلا يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

فَأُولَئِكَ فِي أَعْيُنِنَا جَذَّةٌ ۖ فَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾

[النور: ٤]، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاضِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ

وَأَرْسُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ

هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ [النور: ٢٣-٢٥]، فالقذف خطير جداً وشنيع

فلا يجوز للإنسان أن يُقدم عليه إلا إذا كان عنده أربعة شهود

يشهدون بما يقول، مع أن الواجب عليه أن يستر على أخيه مع

المناصحة، والموعظة والتخويف بالله عز وجل، وإذا لم تجد فيه

المناصحة وصار متهتكاً فلا بأس أنه يُبلغ عنه إذا كان عنده أربعة

شهود، وإلا فليسكت.

أيا أمة الهادي أما تنتهون عن ذنوب بها حبس الحيا المتعود^(١)
وذلك عقبى الجور من كل ظالم وعقبى الزنا ثم الربا والتزيد^(٢)

(١) هذه نصيحة للأمة جميعاً، أمة الهادي محمد ﷺ بأن
تجتنب الذنوب والمعاصي؛ لأن الذنوب والمعاصي أثرها خطير
على الشخص وعلى المجتمع وعلى الأمة، فيجب أن يكون المجتمع
الإسلامي نزيهاً من هذه الأمور.

(٢) أولاً الجور: وهو الاعتداء على الناس، بالبغي
والعدوان هذا منهي عنه أشد النهي.

ولهذا قال: «وذلك عقبى الجور من كل ظالم * وعقبى الزنا
ثم الربا والتزيد» هذه الكبائر والعياذ بالله، يجب أن تجتنب، قال
تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ
وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾ [النساء: ٣١]، الصغائر تُكفر
بالطاعات وباجتناب الكبائر، قال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا
نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، وقال ﷺ: «الصلوات الخمس

والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما إذا اجتنبت الكبائر»^(١) الصغائر تُكفر بفعل الطاعات، وتُكفر باجتناب الكبائر وتُكفر بأشياء أخرى، أما الكبائر فلا تُكفر إلا بالتوبة منها قبل الموت، أو بان يعفو الله عنها سبحانه وتعالى إذا كانت دون الشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فالكبائر التي دون الشرك إما أن يعفو الله عنها، وإما أن يُعاقب بها أصحابها يوم القيامة.

«والربا» من كبائر الذنوب والعياذ بالله، وقد توعد الله عليه بأشد الوعيد في آيات هي من آخر ما نزل من القرآن كما في آخر سورة البقرة، آيات تحريم الربا والوعيد عليه ابتداءً من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥-٢٨١]، والنبي ﷺ يقول: «لعن الله آكل الربا وموكله و كاتبه وشاهديه»^(٢) إلى غير ذلك من الأدلة. و«الزنا» وهو

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس... حديث رقم (٢٣٣).

(٢) رواه مسلم في كتاب المساقات، باب لعن آكل الربا وموكله، حديث رقم (١٥٩٧).

تعم بما تجني العقوبة غيرنا هنا وغدا يشقى بها كل معتد^(١)

أشد قال الله جل وعلا: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وهو كبيرة من كبائر الذنوب رتب الله عليه الحد. وكذلك «التزبد» وهو التكبر على الناس وهو من كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [النحل: ٢٣]، الاستكبار قد يكون عن طاعة الله، وقد يكون الاستكبار عن قبول الحق، وقد يكون الاستكبار على الناس بالترفع عليهم.

(١) العقوبة إذا نزلت تعم الصالح والطالح في المجتمع بسبب عدم إنكار المنكر، قال تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥]، فالمعصية إذا ظهرت ولم تُنكر فإن ضررها تعم الصالح والطالح؛ لأنها لم تنكر، وفي آخر سورة الأعراف ذكر الله عن بني إسرائيل الذين اعتدوا في السبت أنه أهلكهم؛ ولم ينج إلا الذين

أنكروا عليهم، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ
عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، لما فعلوا الجريمة انقسم الصالحون إلى قسمين: قسم
أنكروا عليهم، وقسم سكتوا وقالوا: ﴿ لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ
مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فلما نزلت العقوبة ذكر الله عن
الذين أنكروا أنه نجاهم، وذكر عن الذين واقعوا الجريمة أنه
أهلكهم، وسكت عن الذين سكتوا، ولم يُدر هل هم مع الناجين،
أو مع المعذنين؟ فدل على أن الذي لا ينكر أنه يكون مع العاصي
في العقوبة، وأنه لا ينجو إلا من أنكر. ولكن في الآخرة يبعثهم
الله على نياتهم، يبعث الله الصالحين الذين لم ينكروا على نياتهم،
في الحديث لما ذكر النبي ﷺ الذين يأتون قاصدين الكعبة لهدمها،
فيخسف الله بهم، قالت عائشة رضي الله عنها: «يا رسول الله
أليس فيهم سوقتهم، ومن ليس منهم؟» قال: «يصيبهم ما أصاب
القوم، ثم يبعثهم الله على نياتهم»^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، حديث رقم (٢١١٨).